

«كيف تحولت سورية من دولة مارقة الى دولة فاشلة؟»

صدر «كيف تحولت سورية من دولة مارقة الى دولة فاشلة» لروبرت آي روتنبرغ وسيث د. كابلان (عن رياض الرئيس للكتب والنشر في بيروت ٢٠٠٤ ص ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط). ويتناول فيه المؤلف بلغة علمية، إحصائية، وأرقام وخرائط، مختلف الأشكال التي جعلت سوريا تنتقل من دولة مارقة الى فاشلة.

الكتاب من قسمين وفصول عدة، القسم الأول بعنوان: أسوأ الأسوأ:

التعامل مع الدول القمعية، عبر أربعة فصول: (١): الدول القومية القمعية المارقة: ما مدى قبحها وخطورتها. (٢): منتهكو حقوق الإنسان عنيفون، خطرون أم الإثنان معا. (٣): إدارة الأرقام، منظور مقارن، (٤): تقييم القمع في سوريا.

أما القسم الثاني وعنوانه إصلاح الدول الفاشلة، نموذج جديد للتنمية، فيتألف من خمسة فصول: (١): لماذا تعتبر الدول الفاشلة مهمة؟ (٢): تبني

التنمية: المكونات المفقودة. (٣): دول ضعيفة ومجتمعات مرمزة. (٤): نموذج جديد للتنمية. (٥): سورية: مقاومة الطائفية بتوحيد المؤسسات. يضاف «فهرس الأماكن».

هذا التحليل العلمي الاختصاصي الذي ترجمه د. حازم نهار، وراجعه وقدم له د. رضوان زيادة، يعتبر من بين أهم الكتب التي صدرت عن هذا النظام القمعي الاستبدادي.

المقدمة

قديماً قالت العرب «الغزاة يجلهم الطغاة». ولا ينطبق هذا الوصف كما ينطبق اليوم على الدول العربية، وبخاصة العراق وليبيا وسوريا، إذ طرح علينا سوريا اليوم السؤال ذاته الذي طرح مراراً وتكراراً مع العراق وليبيا وهو هل يمكن تغيير النظام من دون تفتيت لأسس الدولة ومؤسساتها؟ بالتأكيد يجمل هذا السؤال براءة من نوع وهل امتلكت هذه الدول أصلاً مؤسسات حتى تستطيع الحفاظ عليها، أم أنها كانت مجرد واجهات لبنية تركيبية قائمة على عنف السلطة الأعمى بصرف النظر عن شرعيتها السياسية والاجتماعية، وأن هذه المؤسسات الوهمية كانت مجرد غلالة لأنظمة قبلية وعائلية بالغة الشخوصنة أنجبت أنظمة شديدة القمعية عسيرة على المقاومة بالعمل السياسي المدني فضلاً عن التغيير بالوسائل السلمية. بل إنّه لم يحدث أن تم إسقاط أي من الأنظمة العربية المذكورة من دون عاملين: أحدهما التدخل الأجنبي وثانيهما تدمير مؤسسات الدولة وبنائها؛ فقد تماهت عائلة الأسد في مؤسسات الدولة السورية التي انبثقت عقب الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي بحيث أصبح الفكك عنفاً هو المستحيل بعينه، وترافق ذلك مع تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية السورية، بهدف حماية عائلة الأسد وموقعها في هرم السلطة السورية، فكان يستحيل إسقاط النظام من دون ذهاب مؤسسات الدولة معه.

سوريا كانت وخلال سنوات حكم عائلة الأسد دولة هشة وضعيفة بالمعنى السياسي والاجتماعي والمؤسساتي وكانت مؤشرات فشلها أكثر بكثير من مؤشرات قدرتها على النمو والتحول الديمقراطي، فقد تعمدت عائلة الأسد تحطيم الإرث المؤسساتي الضعيف الذي نشأ بعد الاستقلال وتحولت من دولة تأسست على الفكرة الجمهورية إلى دولة يمكن توريثها من الأب إلى الابن من دون أي مقاومة سياسية تذكر، من برلمان منتخب شهد أكثر المعارك السياسية سخونة في تاريخ الشرق الأوسط حول صلاحيات الجهاز التنفيذي ورئيس الدولة آنذاك شكري القوتلي حتى منعه من رفع راتبه من ٥٠٠ ليرة إلى ٧٠٠ ليرة وإصلاح سيارته التي تتعطل يومياً مرات ومرات لقطع المسافة القصيرة من قصر المهاجرين إلى قبة البرلمان بسبب الأوضاع في فلسطين، إلى رئيس مطلق الصلاحيات كما في دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢، إذ يستطيع أن يمارس صلاحياته السوبر التنفيذية كاملة فضلاً عن التشريعية في ظل عدم انعقاد مجلس الشعب، فضلاً عن القضائية بوصفه رئيس مجلس القضاء الأعلى. لقد تعمدت عائلة الأسد

تحطيم هذا الإرث الذي كان

مصدر فخر السوريين

جميعهم بكل طوائفهم

وتلويحاتهم السياسية

والأيدولوجية، لأنه السبيل

الوحيد الذي يستطيع

السيطرة على مقاليد

السلطة والحفاظ عليها

لعهود وعهود وتوريثها من

الآباء إلى الأبناء.

وما زالت آلة القتل الأسيدي

الكيميائية وغير الكيميائية

تفتك بالسوريين وتشردهم،

وما زال العالم متواطئاً معه

في تفتيت سوريا وتحويل

شعبها العزيز الكريم إلى

شعب جائع متسول يعيش

ثلثه الآن تحت خط الفقر

المدقع؛ فسوريا اليوم بكل

تأكيد في منتصف المرحلة

الانتقالية، فهي حتماً لن

تعود سوريا الأسد لكننا لا

نعرف على وجه الدقة أي

سوريا ستكون؟

قد يحاجج البعض أن «الثورة السورية» أدت إلى أن تكون سوريا كبلد ودولة حطاماً ودولة فاشلة. في الحقيقة تبدو الإجابة واضحة في هذا الكتاب على الرغم من أن فصوله المختلفة كانت قد كتبت قبل بدء الثورة السورية؛ فهو يقدم دراسة نظرية معقدة لمفهوم الدولة المارقة ومن ثم الفاشلة، وكلا المصطلحين ينطبقان على سوريا، وقد قام الباحثون أنفسهم بدراسة سوريا كحالة دراسية وتطبيقية لكلا المفهومين.

في تعريف للدولة الفاشلة بأنها تقوم على «تنافس المجموعات على استخدام المؤسسات الرسمية لأغراضهم الشخصية؛ فإذا ما سيطرت مجموعة ما على أدوات الدولة، فإنها تُقْمَع عناصرها في المناصب المهمة وتبدأ باستنزاف ثروات البلد، وعوضاً عن تشكيل سياسة قد تشجع النمو، تعمل العُشْبَة الحاكمة على التحكم بالأصول المالية لتكوين الثروات، وتُثَبِّد الأموال، وتحرم جمهور الناخبين من بعض حقوقهم المشروعة وحتى أنها تذخ الأجنبي من أجل تقديم مساعدات أكثر؛ فالمجموعات التي تكون خارج السلطة ترى أن الدولة غير شرعية وتسعى إلى تجاوزها.

وحين يمتد التعاون عبر

روابط العشيرة فإن هذا

التعاون غالباً ما يكون

لمصالح مؤقتة، مثل تنافس

العصابات ذات الخلفيات

المختلفة لتلئل المكاسب في

ظل غياب القانون عموماً

داخل المجتمع، ليمتص

الأموال من كل شيء، بدءاً

من مشاريع بناء الدولة

مروراً بمناجح الذهب وحتى

من الصراعات. في مثل هذه

الحالات يمكن التسلاب

بمترق الانتماءات لمكاسب

شخصية أو سياسية

قصيرة الأمد، ما يؤدي إلى

توسيع الفجوة بين

المجموعات...»

والخلاصة أن سوريا أشبه

بالدولة الفاشلة «فهذه

البلدان لا يمكنها إنشاء

المؤسسات القوية التي

يفترض أن توفر للدولة

حركة سياسية اجتماعية

ديناميكية وبيئة مؤسسية غير رسمية، لأن القلة، إن

وجدت من الشعب إما أن تتظاهر بالولاء للدولة أو أن لا يكون

لديها أي حافز لاحترام قوانينها. ولا يمكن إصلاح الحكم

الفاقد في هذه البلدان بمجرد إحداث خطوات اقتصادية

واسعة أو إصلاحات إدارية لأن الخلل الوظيفي فيها بسبب

قضايا أساسية عميقة جداً. وبشكل عام؛ فإن مثل هذه

الدول، في أي من حالاتها، لديها ثغرة في الموظفين

الكوئيين والشرقاء الراغبين في دعم نظام موضوعي، الأمر

الذي يعتبر مطلباً لازماً لتقديم إصلاح فعال».

إذا، قاد حكم الاستبداد الطويل سوريا إلى أن تكون دولة

فاشلة عبر تجويف وانعيار مؤسساتها الرسمية وتحطيم

نسيجها الاجتماعي وتفككها باتجاه عصبية قبلية وطائفية

وإثنية، وهذا ما يحاول الكتاب أن يشرحه على المستوى

النظري ودراسة سوريا كحالة تطبيقية إضافة إلى دول

أخرى في العالم تمتلك نظاماً سياسياً شبيهاً وتجربة

تاريخية مماثلة.

لقد استطاع الأسد تحويل سوريا من بلد ذي تاريخ في

الثقافة السياسية الديمقراطية بعد الاستقلال، إلى بلد

«الجاليات العربية في أستراليا» لبول طبر

والسودانيين، إضافة إلى أعداد قليلة من دول عربية أخرى.

سياسة وثقافة واقتصاد

ويلاحظ الكاتب أن الجاليات العربية الأكثر عدداً والتي مز على وجودها في أستراليا ما فوق العقد من الزمن قد أنشأت المؤسسات والجمعيات الاجتماعية والثقافية والدينية والإقتصادية التي تعتبر عن خصوصيتها، وغالباً ما تتلقى الدعم المادي من السلطات الأسترالية للقيام بذلك تماشياً مع سياسة التعددية الثقافية في البلاد.

كما يسجل الكاتب أن الأسيديّة بحكم أقدمية وجودها في تعودان إلى الجالية اللبنانية بحكم أقدمية وجودها في أستراليا وحجمها الكبير نسبياً، حتى أن أفرادها قد أصبحوا من المساهمين الفعليين في الحياة السياسية والثقافية والإقتصادية في أستراليا.

وتنتيجة العمولة وثورة الاتصالات والمواصلات، تطوّر التواصل بين المهاجر ووطنه الأم. فليس غريباً في هذا السياق أن نلاحظ نمواً ظاهرة مشاركة المهاجر العربي في الحياة السياسية لوطنه الأم ومنها ممارسة حق التصويت في الانتخابات العامة. كما نلاحظ إنخراط المهاجر العربي المتزايد في أستراليا في جماعات سياسية لخدمة قضايا سياسية في وطنه الأول، وفي المقابل، اهتمام الأحزاب والسلطات في الوطن الأم بالتواصل مع المهاجر العربي سعياً وراء مختلف أشكال الدعم.

ما هي التحديّات التي تواجه المهاجرين العرب في أستراليا؟

يمكن التحديّ الأول في تأمين عملية استقرارهم وإنخراطهم في المجتمع الأسترالي وعلى مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والإقتصادية من دون تعرّضهم للتمييز العنصري. وهذا يتطلب تبني الجاليات العربية، إلى جانب الجاليات الأخرى، مطلب تكريس وتطوير سياسة التعددية الثقافية التي يتبنّاها الدولة الأسترالية في بداية السبعينات ولم تتخلل عنها حتى اليوم.

أما التحديّ الثاني فيتمثل

بالموقف مما أسماه الكاتب بـ«جدلية الانفصال والاتصال» التي يواجهها المهاجر العربي خلال وجوده في أستراليا. وعليه يصعب السؤال الأساسي كما يلي: إلى أي حد ينبغي أن ينخرط المهاجر العربي في المجتمع الأسترالي، وما هي حدود انفصاله عنه؛ وأخيراً، ما هي أبعاد هذه الجدلية في زمن

إلى اعتماد أستراليا سياسة التعددية الثقافية، وانفتاحها على التنوع الثقافي بكل أشكاله هو دليل على انفتاح أستراليا ومجتمعها الإنكلوساكسوني على هذا التنوع. لكن الكاتب يرى بأن السجل حول هذه النقطة لا يزال محتوماً، وتبقى الاحتمالات مفتوحة إما لتقليصها في اتجاه العودة إلى سياسة الدمج القسري، أو في اتجاه توسيعها لتشمل التنوع وأما ضمن الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية لإستراليا.

الاندماج السياسي

الواضح أن الخبرة والمهارة السياسيّتين التي يراكمهما الشخص المعني في وطنه الأصلي تساعد على أن يتحوّل بسهولة أكثر إلى ناشط سياسياً في مجتمعه الجديد

أستراليا. يظهر ذلك جلياً في عدة أوجه للعمل السياسي في أستراليا: فهو أولاً يتجسد في فئة الوسطاء الذين يتولون مهمة «تجسير» العلاقة بين السياسيين الأستراليين وأبناء الجالية التي ينتمي إليها الوسيط. ويظهر أيضاً في وسط أبناء الجالية العربية الذين يتحققون بالأحزاب الأسترالية الرئيسية والقطاعات. وقد حصل نتيجة ذلك فوز العديد من المهاجرين العرب في رئاسة أو عضوية مجالس بلدية في العديد من المناطق الأسترالية.

يقول بول طبر في كتابه «تعبير العلاقة بين التعددية الثقافية والتمثيل السياسي في أستراليا» قضية بالغة التعقيد. إلا أن أي تصوّر للتعددية الثقافية لا يجوز أن يتخلّى في الحد الأدنى عن الاعتقاد بضرورة عدم استخدام الفروقات السياسية في البلد. ولكن

عدم تسييس الفروقات الثقافية، في هذا السياق، ينبغي أن يكون من طرف السلطة والقوى السياسية والمجتمع المدني في أن معاً، أي إذا كان من الضروري عدم تسييس الفروقات الثقافية من جانب السلطة والأحزاب السياسية الأسترالية، فإن ذلك لا يعفي قوى المجتمع المدني من التوقّف عن المطالبة بـ«أثنية» النظام السياسي، خصوصاً في عصر العمولة، أي عصر الكسر المتزايد للحواجز القومية...».

الثقافة العربية في أستراليا

إذا نظرنا بصورة إجمالية إلى المشهد الثقافي العربي في أستراليا، فإننا نجده يتمحور حول الأمور الأساسية التالية: – الاحتفاظ بالعادات والتقاليد المتعلقة بالماكل والملبس والفولكلور الغنائي والزجل والرقص (خصوصاً الدبكة) والطقوس الدينية. وينطبق هذا الكلام، كما يشير الكتاب، على جميع المهاجرين العرب والمتحذرين منهم، وإنما بصورة متفاوتة، إذ تنزع هذه التقاليد والعادات نحو التحول أو الإضلال مع الانتقال من جيل إلى آخر.

– تزايد الأنشطة الثقافية، ولاسيما في أوساط الجيل الأول من المهاجرين، وتوّعها على النشاط الإلحامي والفني والأدبي. وينخفض منسوب هذه الأنشطة لدى الجيل الثاني من المهاجرين لينزع نحو التحلل شبه النهائي لدى الأجيال اللاحقة...

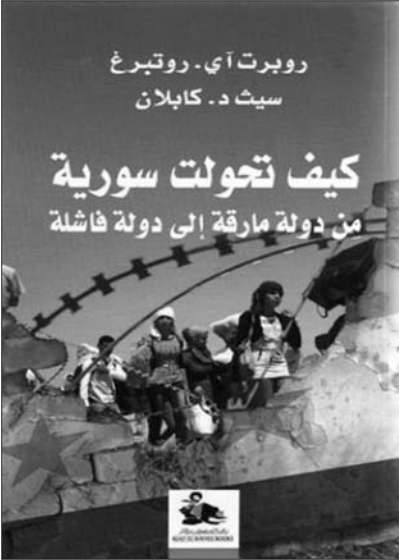
ويمكن تلخيص هذه الظروف، في رأي الكاتب، بتبني الدولة الأسترالية تطبيق سياسة التعددية الثقافية لإدارة التنوع الثقافي من جهة، وتسهيل الاتصالات، وتبادل المعلومات عبر الحدود ما بين المهاجرين والمتحذرين منهم، وبلدهم الأم من جهة ثانية.

وبسبب هذه التطوّرات، تتجّه الأمور نحو خلق ظروف أكثر ملاءمة لإحتفاظ بالهوية الثقافية، على الرغم من الانفصال الجغرافي عن وطن الآباء والأجداد.

لقد أفرزت هذه التطوّرات المزيد من الشروط الملائمة لإحياء الهويات الأخرى لدى المهاجرين الجدد (أي منذ ستينيات القرن الماضي) والجيل المتحذرة منهم. وتكون بذلك قد تضافرت التحولات السياسية في أستراليا (منذ عام ١٩٧٣ عام تبني التعددية الثقافية) مع نشوء وتطور العمولة لتخلق الظروف المواتية لإحتفاظ بالهويات العربية في أستراليا.

وقد برزت مساهمات ثقافية «نخبوية»، إلى باللغة العربية أو باللغة الإنكليزية، كعبعض الروايات والشعر، إضافة إلى المساهمات الأكاديمية والفنية، كالرسم والنحت والموسيقى والسينما والمسرح. وقد ساهم ذلك في إعطاء الثقافة الأسترالية والثقافة العربية الممجّبة «الدياسبورية». علماً أن الحيز العام الثقافي اللبناني هو الأهم قياساً للجاليات العربية في أستراليا.

● الجاليات العربية في أستراليا – تأليف الدكتور بول طبر – صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ٢٧٠ صفحة من القطع الكبير.



● غلاف الكتاب



● صورة الغلاف